

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد ياسين العبدلات

وعضوية القضاة السادة

د. محمد الطراونة ، داود طبيبة ، باسم المبيضين ، حسين السكران

بتاريخ ٢٠١٧/١/٩ وعملاً بأحكام المادة ١٣/ج من قانون محكمة الجنايات الكبرى رفع نائب عام الجنايات الكبرى ملف القضية الجنائية رقم ٢٠١٦/١٣٢٦ تاريخ ٢٠١٦/١٢/٢٨ مبدياً أن الحكم الصادر المتضمن:

١- عملاً بأحكام المادة ٢٣٦ من قانون أصول المحاكمات الجزائية تجريم المتهم بجناية هناك العرض بالتغلب على المجني عليه تحت التهديد والإكراه والتعاقب وفقاً للمادتين ١/٢٩٦ و ١/٣٠١/أ عقوبات وعملاً بالمادتين ذاتيهما الحكم عليه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة تسع سنوات والرسوم محسوبة له مدة التوقيف.

٢- عملاً بأحكام المادة ٢٣٦ من قانون أصول المحاكمات الجزائية تجريم المتهم بجناية هناك العرض وفقاً للمادة ١/٢٩٦ عقوبات مكررة ست مرات وعملاً بالمادة ذاتها الحكم عليه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة ست سنوات والرسوم محسوبة له مدة التوقيف عن كل جناية.

٣- عملاً بالمادة ٧٢ عقوبات تنفيذ العقوبة الأشد بحق المجرم وهي الأشغال الشاقة المؤقتة مدة تسع سنوات والرسوم محسوبة له مدة التوقيف.

جاء مستوفياً لجميع الشروط القانونية واقعة وتسببياً وعقوبة ولا يشوبه أي عيب من العيوب التي تستدعي نقضه الوارد ذكرها في المادة ٢٧٤ من أصول المحاكمات الجزائية ملتماً تأييده.

قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب فيها تأييد القرار المطعون فيه.

القرار

بالتدقيق والمداولة يتبين أن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى كانت قد أحالت المتهم:

ليحاكم لدى تلك المحكمة بتهمتي:

- ١- جناية هتك العرض بالتغلب خلافاً لأحكام المادة ١/٢٩٦ وببدلالة المادة ١/٣٠١/أ من قانون العقوبات.
- ٢- جناية هتك العرض خلافاً لأحكام المادة ١/٢٩٦ من قانون العقوبات مكررة ست مرات.

باشرت محكمة الجنايات الكبرى نظر الدعوى وبعد استكمال إجراءات المحاكمة توصلت إلى اعتناق الواقعة الجرمية التالية:

إن المتهم
بالمجني عليه
بالحدث
من المجني عليه مبلغ عشرين ديناراً قبل هذه الواقعة بفترة وأنه وفي شهر رمضان الماضي ومساء يوم ٢٦ / ٦ / ٢٠١٦ اتصل المجني عليه بالمتهم وطلب منه المبلغ الذي بذمته ففاد المتهم بالطلب منه الحضور إلى شارع الجامعة/ صويلح فما كان من المجني عليه إلا أن

ذهب إلى المتهم ولدى وصوله التقى بالمتهم وكان بررفته الحدث وقاما بإدخاله إلى الشقة التي يسكنها المتهم وقاما بتهديده وقام المتهم بتشليح المجني عليه ملابس ملابسه تحت التهديد بواسطة زجاجة مشروبات كحولية وقام المتهم بتنويم المجني عليه على بطنه وقام المتهم بالنوم فوق المجني عليه ووضع قضيبه على مؤخرة المجني عليه وبين فخذيه من الخلف إلى أن استمنى على مؤخرة المجني عليه وكان الحدث يراقب ذلك وبعد ذلك قام الحدث بالنوم فوق المجني عليه ووضع قضيبه بين فخذي المجني عليه وعلى مؤخرته إلى أن استمنى على مؤخرة المجني عليه وبعد ذلك ارتدى المجني عليه ملابس ملابسه وغادر الشقة وقام بالاتصال بأهله وتوجه إلى الشرطة وقامت الشرطة بإلقاء القبض على المتهم داخل الشقة وقدمت الشكوى وجرت الملاحقة .

بتاريخ ٢٠١٦/١٢/٢٨ وفي القضية رقم ٢٠١٦/١٣٢٦ أصدرت محكمة الجنايات الكبرى حكماً المتضمن:

- ١- عملاً بأحكام المادة ٢٣٦ من قانون أصول المحاكمات الجزائية تجريم المتهم بجناية هتك العرض بالتغلب على المجني عليه تحت التهديد والإكراه وبالتعاقب بحدود المادتين ١/٢٩٦ و ٣٠١/١/ أ من قانون العقوبات.
- ٢- عملاً بأحكام المادة ٢٣٦ من قانون أصول المحاكمات الجزائية تجريم المتهم بجناية هتك العرض تحت التهديد والإكراه بحدود المادة ١/٢٩٦ من قانون العقوبات مكرر ست مرات

وعظفاً على ما جاء بقرار التجريم بحق المتهم قررت المحكمة ما يلي:-

- أولاً: عملاً بأحكام المادة ١/٢٩٦ عقوبات وضع المجرم بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة ست سنوات والرسوم وعملاً بأحكام المادة ٣٠١/١/ أ من قانون العقوبات إضافة نصف العقوبة لتصبح وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة تسع سنوات والرسوم محسوبة له مدة التوقيف .

ثانياً: عملاً بأحكام المادة ١/٢٩٦ وضع المجرم بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة ست سنوات والرسوم عن كل جرم والمكرر ست مرات بالنسبة له تلك عرض المجني عليه الحدث محسوبة له مدة التوقيف.

وعلى الرغم من أن المحكمة فرضت عقوبة ضمن حدودها القانونية إلا أنه ونظراً لظروف المجرم ونزاعته الجرمية وكونه من معتادي اللواط وارتكابه لجرائمه في شهر رمضان المبارك فإن المحكمة ارتفعت بالعقوبة عن حددها الأدنى .

ثالثاً: عملاً بأحكام المادة ٧٢ عقوبات تقرر المحكمة تنفيذ العقوبة الأشد بحق المجرم وهي وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة تسع سنوات والرسوم والنفقات محسوبة له مدة التوقيف .

لم يطعن المحكوم عليه بالقرار .

رفع نائب عام الجنايات الكبرى ملف القضية إلى محكمتنا عملاً بأحكام المادة ١٣/ج من قانون محكمة الجنايات الكبرى .

وإن محكمتنا وبصفتها محكمة موضوع وبعد استعراضها أوراق الدعوى وما قدم فيها من بينات تجد :

أ- من حيث الواقعة الجرمية:

فقد أشارت محكمة الجنايات الكبرى إلى الواقعة التي اعتمدها في تكوين عقيدتها وقناعتها بقرارها المطعون فيه وهي واقعة ثابتة مستمدة من بينات قانونية لها أصلها الثابت في الدعوى وتصلح أساساً لبناء حكم عليها وقد اقتطفت محكمة الجنايات الكبرى فقرات منها ضمنيتها قرارها المطعون فيه.

ب- من حيث التطبيقات القانونية:

فإن الأفعال التي قارفها المتهم والمتمثلة:

- تشليح المجني عليه تحت التهديد وممارسة اللواط معه والاستمناء على مؤخرته بحضور

الحدث ثم قيام الحدث بممارسة اللواط مع المجني عليه بحضور المتهم وتعاقبهما على ذلك.

- قيام المتهم وقبل هذه الواقعة بعدة أشهر بممارسة اللواط مع الحدث بواقع ست مرات تشكل سائر أركان وعناصر جرمي :

١- هناك العرض بالتغلب خلافاً لأحكام المادة ١/٢٩٦ وبدلالة المادة ١/٣٠١ من قانون العقوبات فيما يتعلق بالمجني عليه

٢- هناك العرض خلافاً لأحكام المادة ١/٢٩٦ من القانون ذاته مكرر ست مرات فيما يتعلق بالمجني عليه (الحدث)

وكما ورد بإسناد النيابة العامة وانتهى إلى ذلك القرار المطعون فيه.
ج- من حيث العقوبة:

إن العقوبة المحكوم بها تقع ضمن الحد القانوني للجرائم التي أدين بها المحكوم عليه وحيث جاء الحكم مستوفياً لشروطه القانونية واقعةً وتسببياً وعقوبةً فإنه يتعين تأييده.

لذا نقرر تأييد القرار المطعون فيه.

قراراً صدر بتاريخ ٢٥ جمادى الأولى سنة ١٤٣٨هـ الموافق ٢٢/٢/٢٠١٧م

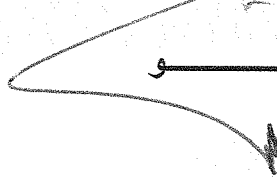
برئاسة القاضي نائب الرئيس



عضو

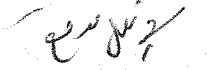


عضو



عضو

نائب الرئيس



عضو



رئيس الديوان

دقيق / د.س

